

استراتيجية أوروبية جديدة لإصلاح منطقة شنغن

بروكسل تدرس تعزيز قواعد أمن الاتحاد الأوروبي



ضبط الحدود الداخلية معضلة قانونية بتحديات أمنية

منطقة شنغن، واصفا تلك المطالب بانها تشكل تطورا للاستراتيجية الأمنية بعيدة المدى لفرنسا والتي يجري الإعداد لها منذ عدة سنوات.

ويعتبر فتح الحدود هو حجر الزاوية في اتفاقية شنغن التي ألغت الرقابة على الحدود ما بين الدول الأعضاء في محاولة لتسهيل حرية التنقل للمواطنين الأوروبيين. ومع ذلك فعلى الرغم من النجاح الذي حققته الاتفاقية، إلا أن البعض يرى أن قوانين منطقة شنغن، التي تتكون من 26 دولة أوروبية والتي تلزم بسياسات حدودية مشتركة، قد أدت إلى تقيؤ وزعزعة الأمن القومي والجماعي لدول أوروبا من خلال تسهيل حرية التنقل لأسماء الأفراد الذين قد يشكل بعضهم تهديدا أمنيا بالإضافة إلى المهاجرين غير الشرعيين.

ومع ذلك، يؤكد الخبراء أن العديد من الجهود قد بذلت على مدى السنوات العشر الماضية. ويقول إيف باسكاو مدير البرنامج الأوروبي لجمعية "ريس ريبوبليك"، "لقد تم إجراء تعديلات على قانون حدود شنغن، كما أنشئت الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وبالتالي يوجد إن إطار

قانوني تم تعزيزه بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة". وأوضح باسكاو "بالإضافة إلى هذا الإطار القانوني، تضاعفت أعداد الموارد التشغيلية بشكل كبير، مرة أخرى، يتعلق الأمر بمهام بفرونتس، وبإنشاء فرق التدخل السريع، يمكننا أن نرى هنا أنه في ما يتعلق بالعمليات البشرية وكذلك المالية، فقد تم بذل جهود كبيرة في هذا المضمار".

وكشفت دراسة أجرتها وكالة حماية الحدود الأوروبية "فرونتكس" في 2019 أنه لم يتم فحص 22 في المئة ممن دخلوا منطقة شنغن ضمن نظام معلومات شنغن. وتمتلك وكالة فرونتكس حاليا أكثر من 800 موظف وميزانية سنوية تبلغ حوالي 450 مليون يورو. وكان قد وقع الاتحاد الأوروبي وجمهورية الجبل الأسود في 9 أكتوبر 2019 اتفاق تعاون يسمح لوكالة حماية حدود الاتحاد الأوروبي "فرونتكس" بمساعدة الجبل الأسود على إدارة حدودها المشتركة مع دول الاتحاد من أجل السيطرة على الهجرة، وحظي الاتفاق بموافقة المفوضية الأوروبية.

وبالنظر إلى واقع التطرف في أوروبا نجد أن هناك مخاوف أمنية تتعلق بالازدهار المحلي والارتفاع الملحوظ في عدد المتطرفين الذين يستغلون حرية الحركة لتنفيذ عمليات إرهابية.

وتتذرع بعض الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي بالمخاوف الأمنية من الإرهاب لتطبيق ضوابط مراقبة مشددة عند الحدود لفترات طويلة.

وكانت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين تحدثت مؤخرا عن استراتيجية جديدة لمستقبل شنغن، في ظل مواجهة الموجة الجديدة من الهجمات الإرهابية التي تضرب الاتحاد الأوروبي. ودعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى "إعادة صياغة" اتفاقية شنغن لفرض ضوابط أمنية جديدة على أوروبا في أعقاب عدد من الهجمات الإرهابية ضربت مؤخرا فرنسا والنمسا.

وأعلن ماكرون مؤخرا أنه سوف يقوم بتسديد الإجراءات الأمنية على الحدود الفرنسية من خلال مضاعفة أعداد الدوريات العسكرية ورجال الشرطة الفرنسيين.

وبر ماكرون مطالبه من خلال ربطه بين الإرهاب والهجرة غير الشرعية إلى

الاتحاد الأوروبي لتعليق اتفاقية شنغن كفض السطات النمساوية رقابة مشددة على حدودها في يناير 2016.

وشكل التهديد الإرهابي سببا رئيسيا في تشديد إجراءات مراقبة الحدود الداخلية لفضاء شنغن التي أعيد العمل بها إثر الاعتداءات الإرهابية في نوفمبر 2015 في باريس، ومدتها تسع مرات متتالية. وهذا النوع من المراقبة يسمى مراقبة طويلة الأمد ويتم اتخاذها كإجراءات احترازية ووقائية عند تنفيذ عمليات إرهابية.

ولعبت اتفاقية شنغن دورا في السماح بحرية السفر والتنقل داخل دول الاتحاد الأوروبي. واستغل المتطرفون الاتفاقية في حرية الحركة وتنفيذ العديد من الهجمات الإرهابية، حيث أصبحت الاتفاقية تشكل "ثغرة أمنية" تترك الأجهزة الاستخباراتية في أوروبا.

ووضعت الثغرات الأمنية اتفاقية شنغن محل الشك، ما أتاح لدول التكتل الأوروبي اتخاذ قرارات فردية بشأن إعادة النظر في تلك الاتفاقية وتشديد مراقبة الحدود الداخلية أو إغلاقها دون أي تعاون أو تنسيق أمني بين باقي الدول الأوروبية.

شكلت الثغرات الأمنية واللوجستية في منظومة شنغن جزءا رئيسيا في ارتفاع منسوب الهجرة غير الشرعية وتنامي العمليات الإرهابية التي أدمت دول الاتحاد الأوروبي. ومن هنا باتت الحاجة إلى إصلاح المنظومة، كي تستجيب للتحديات المطروحة، ملحة أكثر من أي وقت مضى.

بروكسل - اقترحت المفوضية الأوروبية تشديد نظام تقييمها مدى امتثال الدول الأعضاء بقواعد شنغن الأربعة، في إطار استراتيجية تهدف إلى دعم منطقة التنقل الحر وتعزيز أمن الاتحاد الأوروبي الذي يواجه تهديدات إرهابية متصاعدة.

ومن المتوقع أن يتمثل التغيير الرئيسي في أن يكون بوسع المفتشين القيام بزيارات مفاجئة للتحقق مما إذا كانت الدول الأعضاء الـ26 الأطراف في اتفاقية شنغن تلتزم بالقواعد من عدمه.

وحاليا، تتلقى الدول إشعارا مدته 24 ساعة لما تسمى بـ"زيارات غير معلنة". وتحدد قواعد شنغن كيفية مراقبة وعدم مراقبة الحدود.

ومن حيث المبدأ، يتعين أن يكون حوالي 420 مليون شخص يعيشون في منطقة شنغن قادرين على التنقل بحرية مع أدنى حد من عمليات التفتيش الحدودية الداخلية.

وهناك اقتراح ثان طرحته يلفا يوهانسن مفوضة الشؤون الداخلية بالاتحاد الأوروبي يتمثل في التحقيق على الفور في ما يشتبه أنها مخالفات خطيرة على الحدود الداخلية أو الخارجية، بدلا من الانتظار للحصول على الضوء الأخضر من الدول الأعضاء.

وقالت يوهانسن "سننكس من معالجة أوجه القصور الشديدة على الفور".



يلفا يوهانسن
سنالكس أوجه القصور
الشديدة في منطقة
شنغن على الفور

22 من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي الـ27 جزء من منطقة شنغن إلى جانب أربع من الدول غير الأعضاء بالاتحاد.

وفي المقابل، تخضع الحدود الخارجية لشنغن لمراقبة صارمة لمنع الهجرة غير المنتظمة ومراقبة التهديدات الأمنية. وكانت أزمة الهجرة واللجوء سببا في فرض بعض الدول رقابة صارمة على حدودها الداخلية، فمذ بداية أزمة موجة اللاجئين عام 2015 وتدفق أكثر من مليون لاجئ إلى أوروبا، اضطرت بعض بلدان

كورونا يغرق
مئة مليون عامل
إضافي في الفقر

جنيف - كشفت الأمم المتحدة الأربعاء أن جائحة كوفيد - 19 المنتشرة منذ 17 شهرا أغرقت مئة مليون عامل إضافي في الفقر بسبب التراجع الكبير في ساعات العمل وغياب فرص الشغل الجيدة.

وحذرت منظمة العمل الدولية في تقريرها السنوي من أن الأزمة ستطول إذ أن العمالة لن تستعيد مستويات ما قبل الجائحة إلا في 2023.

وأشار تقرير منظمة العمل الدولية والتوقعات الاجتماعية السنوي إلى أن العالم سيفقد 75 مليون وظيفة في نهاية هذا العام مقارنة بما سيكون عليه الوضع لو لم تحدث الجائحة. كما سيبلغ عدد الوظائف أقل بنحو 23 مليون وظيفة بحلول نهاية العام المقبل. ووفقا لتقديرات منظمة العمل فإن هذا يعني أنه من المرجح أن يصبح 220 مليون شخص عاطلين عن العمل هذا العام، و205 ملايين العام المقبل، فيما كان هناك 187 مليون عاطل عن العمل في 2019.

وأفاد جاي رايدر رئيس منظمة العمل الدولية أن جائحة كوفيد - 19 "لم تكن مجرد أزمة صحية عامة بل كانت أيضا أزمة إنسانية وأزمة توظيف".

وصرح رايدر "بدون بذل جهد مقصود للإسراع بإيجاد الوظائف اللائقة ودعم أفراد المجتمع الأكثر ضعفا وتعافي القطاعات الاقتصادية الأشد تضررا، يمكن أن تستمر الآثار المتبقية للوباء معنا لسنوات في شكل قدرات إنسانية واقتصادية مهتدة وارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة".

وفيما احتفظ كثير من الناس بوظائفهم تقلص مجموع ساعات عملهم بشكل كبير. وفي عام 2020 فقدت 8.8 المئة من ساعات العمل العالمية مقارنة بالربع الأخير من عام 2019، وهو ما يعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل.

وفي غضون ذلك ترجم تراجع التوظيف وساعات العمل إلى انخفاض حاد في دخل العمال وزيادة في الفقر. وظهرت الدراسة أنه مقارنة بعام 2019 تم تصنيف 108 ملايين عامل إضافي حول العالم على أنهم فقراء أو فقراء جدا، ما يعني أنهم وفقراتهم يعيشون على أقل من 3.20 دولار للفرد في اليوم.

وأشارت المنظمة إلى أن التعافي سيبان بصورة كبيرة وفقا للمناطق. ويرجع هذا من ناحية إلى اختلاف وتيرة التطعيم ضد فيروس كورونا، ومن ناحية أخرى إلى أن الدول الأكثر فقرا ليست في وضع لتبني حزم تحفيز اقتصادية كبيرة.

اتحاد ديتيب التركي يناور لإعادة اختراق المدارس الإسلامية في ألمانيا

مسؤولين في ديانت بسلطات بعيدة المدى على قيادة ديتيب الاتحادية في ألمانيا، و"يقرر أيضا جميع التغييرات التي تطرأ على نظامه الأساسي، بغض النظر عن المستوى".

وفي المقابل، رأى تيلمان أنه لا ينبغي المبالغة في تقييم نفوذ ديتيب في مفوضية تدريس الدين الإسلامي بالولاية بالنظر إلى المقعد الواحد الذي تشغله ديتيب في المفوضية.

ويشكو اتحاد "ديتيب" من أن سمعته مستهدفة بوجه عام، حيث يرى أن الإشارة مرارا إلى "الأجواء السياسية العامة" والتعاون مع ديانت، وهي مؤسسة ذات توجه ديني - لاهوتي، أمر يناقض المنطق. وأشار الاتحاد إلى أن النقاد "يتحدثون عن نفوذ مفترض من دول أجنبية، لم يكن له وجود ولن يكون في أي وقت". وأكد الاتحاد أنه يمارس "حقوقه الدستورية" في المفوضية.

وللمفوضية تأثير غير مباشر أيضا على المحصن الدراسية من خلال الموافقة على الكتب المدرسية، كما يوضح موسى باجراك رئيس اتحاد معلمي الدين الإسلامي.

ومن أجل منع اتخاذ "قرارات تعسفية"، طالب باجراك بتشكيل مجلس تحكيم مستقل داخل المفوضية، معربا عن أسفه من أن مثل هذه المفوضية لا تشكل شريحة عرضية من الجالية المسلمة في ولاية شمال الراين - ويستفاليا، وقال "كنا نتمنى مشاركة أوسع بكثير".

غير فعال. وتوقفت هيسن عن التعاون مع ديتيب عام 2020.

ودافع وزير الداخلية المحلي في ولاية شمال الراين - ويستفاليا، هيربرت رويل مؤخرا عن قرار الولاية، حيث ذكر أنه صحيح لا يرى أي إيجابية في ديتيب كمنظمة، إلا أنها الأكبر على حد تعبيره، موضحا أن هناك حاجة إلى شريك اتصال في العالم الإسلامي "إذا أردنا تنظيم دروس دين إسلامي".

قبل سنوات طلبت ولاية
شمال الراين - ويستفاليا
من ديتيب الانفصال
عن الرئيس التركي
رجب طيب أردوغان

ويتلقى في ولاية شمال الراين - ويستفاليا نحو 22 ألف طالب حصص دين إسلامي في 260 مدرسة على يد 300 معلم. والاتجاه في تصاعد، حيث تقدم العديد من الولايات الأخرى هذه الحصص أيضا.

ويقول الباحث في الشؤون الإسلامية بيورن تيلمان "لدى الدولة التركية، إذا أردت ذلك، وصول مباشر إلى ديتيب في نقاط كثيرة وعلى جميع المستويات عبر ديانت". ويرى تيلمان أن المشكلة تظل قائمة، حيث يتمتع مجلس استشاري يضم

وفي المقابل، يرى فولكر بيك من مركز الدراسات الدينية بجامعة بوخوم الأمر بشكل مختلف تماما، حيث قال إنه من الساذجة الاستنتاج من تعديلات محدودة في لوائح الاتحاد أن أعضاء "ديتيب" سيبتصرفون بشكل مستقل في مفوضية تدريس الدين الإسلامي في المدارس.

وأضاف "هذا يتركني عاجزا عن الكلام، إنهم يستهزئون بالأوساط السياسية... هم يحاولون السيطرة على تحديد من يحصلون على تصريح بالتدريس بين معلمي الدين الإسلامي. فمن لا يدعم حزب أردوغان العادلة والتنمية، لا ينبغي قبوله".

ويقدم حصص الدين الإسلامي لمعلمون دينيون مدربون وفقا للمناهج تدريس المانية رسمية، لكنهم يحتاجون أيضا إلى تصريح ديني بالتدريس، والمفوضية الجديدة هي التي تمنح هذه "الإجازة".

ويعتبر الخبير الدستوري في بون يوزيف إيسنزيه أن تعديل اللوائح غير فعال، حيث قال في تصريحات إعلامية إن الفرع الإقليمي لديتيب "لا يمكنه أن يجعل نفسه مستقلا"، مضيفا أنه لا توجد ضمانات لاستقلالية الاتحاد عن الدولة التركية، وبالتالي فإن هذه اللوائح لا تفي بمتطلبات قانون المدارس الخاص بولاية شمال الراين - ويستفاليا.

وصف إيسنزيه من قبل تعديلا مماثلا في لوائح ديتيب بولاية هيسن بأنه

وأوضحت الوزارة أن هذا التعديل الجوهري في لوائح ديتيب كان العامل الحاسم للولاية في تقرير التعاون مع الفرع الإقليمي لـ"ديتيب"، والذي ستجرى مراقبة تأثيره عن كثب. فإذا مارست الدولة التركية أو "ديانت" أو القيادة الاتحادية لـ"ديتيب" نفوذا على المفوضية، فسوف تنتهي الولاية للاتفاق.

وعقب مراجعة مكثفة فتعرض السلطات التعليمية في الولاية أن الفرع الإقليمي لـ"ديتيب" يعمل "باستقلالية" في التعاون الخاص بمفوضية تدريس الدين الإسلامي في المدارس.

حماية الدستور (الاستخبارات الداخلية) في ولاية شمال الراين - ويستفاليا، وشي العشرات من أئمة "ديتيب" لديانت بأسماء أشخاص ومؤسسات، بما في ذلك من قطاع التعليم.

لكن وزارة التربية والتعليم في الولاية ترى الآن "تغيرات جوهرية"، حيث ذكرت الوزارة أن اتحاد "ديتيب" في الولاية شكل لجنة مستقلة مختصة بشؤون حصص الدين الإسلامي في المدارس، والتي من المفترض "الاتصم أي مسؤولين من أي دولة أو موظفين من ديتيب".



ديتيب... التابع لا يمكن أن يكون مستقلا